

## تحرك عاجل

### احتجاز أستاذ جامعي يماني بمعزلٍ عن العالم الخارجي

لا يزال يوسف البواب، الأستاذ الجامعي وأحد الشخصيات السياسية، مُحتجزاً بمعزلٍ عن العالم الخارجي لدى مقر جهاز الأمن السياسي في صنعاء منذ 2 إبريل/نيسان 2019، حيثما يواجه خطرًا متزايدًا بالتعرض للتعذيب. فقد كان معتقلًا منذ 20 أكتوبر/تشرين الأول 2016. وأُتهم في إبريل/نيسان 2017 بثُهم يُعاقب عليها بالإعدام. وقد شابت الإجراءات القانونية المُتخذة بحقه عيوب خطيرة، تضمنت تعريضه للاختفاء القسري، واحتجازه المطول على نمة المحاكمة، والتأخيرات الغير مبررة في محاكمته، وورود مزاعم عن تعرضه للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وعدم حصوله على محامٍ أو رعاية طبية. لذا، تدعو منظمة العفو سلطات الأمر الواقع الحوثية إلى إسقاط كافة التهم الموجهة بحقه والإفراج عنه على الفور، إذ ترى المنظمة أنه تجري محاكمته على خلفية تهمة ملفقة استُخدمت بهدف معاقبته على ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

محمد عبد السلام

المتحدث باسم جماعة أنصار الله في مباحثات السلام

البريد الإلكتروني: [mdabdalsalam@gmail.com](mailto:mdabdalsalam@gmail.com)

تويتر: [@abdusalamsalah](https://twitter.com/abdusalamsalah)

السيد محمد عبد السلام،

تحية طيبة وبعد ...

لا يزال يوسف البواب، أستاذ اللسانيات بجامعة صنعاء، مُحتجزًا بمعزلٍ عن العالم الخارجي منذ 2 إبريل/نيسان 2019، حين مُثِّل أمام المحكمة الجزائرية المتخصصة بصنعاء، إلى جانب 35 معتقلًا آخرين؛ وتتضمن التهم الموجهة بحقهم التجسس لصالح التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية، والتي تحمل عقوبة الإعدام الإلزامي وفقًا لقانون الإجراءات الجزائرية. وأثناء جلسة المحاكمة، ناشد يوسف البواب القاضي نيابةً عن المعتقلين الآخرين، مُبينًا كيف تعرض هو والآخرين للتعذيب وغيره من سوء المعاملة أثناء احتجازهم بمقر جهاز الأمن السياسي في صنعاء، وتضمن ذلك تعرضهم للضرب، والتعليق من السقف والتكبير بسلاسل حديدية. بيد أن إفادة يوسف لم تلق أي ردٍ من المحكمة، ولم يأمر القاضي بإجراء تحقيقٍ بشأن مزاعم تعرضهم للتعذيب وغيره من سوء المعاملة.

وفي 6 إبريل/نيسان 2019، لم يُحضر يوسف البواب إلى ساحة المحكمة لحضور جلسة محاكمته التالية. وسأل محاميه عن مكان وجوده وحالته الصحية وما إن كان حيًّا أم لا؛ إلا أن هذه الأسئلة لم تلق أي إجابة من المحكمة. كما قد تعرض يوسف للاختفاء القسري لثلاثة أشهر بعد اعتقاله في 2016. وفي نهاية الأمر، نُقل إلى مقر جهاز الأمن السياسي، وسمح لأسرته بزيارته. كما أُتيح له مرة واحدة فقط الاستعانة بمحامٍ خلال الاستجواب الأولي في مارس/آذار 2017.

ونحنكم على إسقاط التهم الملفقة الموجهة بحق يوسف البواب، والإفراج عنه على الفور، إذ أنه لا تجري معاقبته إلا لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير. كما نحنكم أيضًا على التدخل لضمان حمايته من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وإتاحة العلاج الطبي اللائم له، والاتصال المنتظم بمحاميه وأسرته، وذلك ريثما يُفرج عنه. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

يوسف البواب أبٌ لخمسة أبناء، يبلغ من العمر 45 عامًا ويعمل أستاذًا للسانيات، كما أنه أحد الرموز السياسية. وتجري محاكمته إلى جانب 35 شخصًا آخرين اعتقلهم الحوثيون، والقوات الموالية لهم جميعًا، بين عامي 2015 و2016.

ففي 20 أكتوبر/تشرين الأول 2016، اعتُقل يوسف البواب تعسفياً، أثناء خروجه من مسجدٍ محلي بصنعاء. وفي وقتٍ لاحقٍ من مساء ذلك اليوم، داهمت سلطات الأمر الواقع الحوثية منزله، حيث تعيش زوجته وأبناؤه الخمسة، وصادرت متعلقاته، بما في ذلك حاسوبه الشخصي و150 وثيقة جامعية. وتعرض يوسف للاختفاء القسري لثلاثة أشهر، قبل أن تمكن أفراد أسرته من العثور عليه لدى مقر جهاز الأمن السياسي في صنعاء، وسُمح لهم بزيارته. واستُجوب للمرة الأولى في مارس/آذار 2017 أثناء حضور محاميه؛ وقد كانت تلك المرة الأولى التي يُتاح له فيها الاستعانة بمحامٍ؛ ثم اتُهم بعد ذلك في 8 إبريل/نيسان 2017، إلى جانب 35 شخصًا آخرين، بعدة جرائم، تضمنت مساعدة التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية بمعلومات استخبارية تتعلق بأهداف عسكرية، وتدبير عمليات اغتيال؛ كما يُعاقب على معظم هذه التهم بالإعدام. وشابت الإجراءات القانونية المُتخذة بحق يوسف البواب طوال فترة اعتقاله، عيوب خطيرة. وتضمنت هذه المخالفات تعريضه للاختفاء القسري، واحتجازه المطول على ذمة المحاكمة، والتأخيرات الغير مبررة في محاكمته، واحتجازه بمعزل عن العالم الخارجي، وورود مزاعم عن تعرضه للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وعدم حصوله على محامٍ أو رعاية طبية.

وهكذا، ضلع جميع أطراف الصراع، ومن بينهم القوات الحوثية، والحكومة اليمنية، والتحالف الذي تقوده كلٌ من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، والقوات اليمنية المدعومة من الإمارات، في ممارسات الاعتقال التعسفي. ففي المناطق التي وقعت تحت سيطرة القوات الحوثية، [اعتقل الحوثيون](#)

[تعسفياً](#) منتقديهم والمعارضين لهم، وكذلك [الصحفيين](#) و[المدافعين عن حقوق الإنسان](#) وأبناء [الطائفة البهائية](#)، واحتجزوهم؛ كما أخضعوا العشرات لمحاكمات جائرة، والاحتجاز بمعزلٍ عن العالم الخارجي، والاختفاء القسري. وكان أغلب المُستهدفين من قيادات حزب الإصلاح أو أعضائه أو مؤيديه. كما تعرضت الحكومة اليمنية التي تحظى بالاعتراف الدولي، للمدافعين عن حقوق الإنسان، وغيرهم من النشطاء بالمضايقة والتهديد والاحتجاز التعسفي؛ بينما شنت القوات اليمنية المدعومة من الإمارات في جنوب البلاد [حملةً من عمليات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري](#). ففي مايو/أيار 2018، نشرت

منظمة العفو الدولية تقريرًا يبيّن تفاصيل حالات احتُجز فيها 51 رجلاً داخل شبكة سجون سرية على أيدي القوات الإماراتية، وقوات يمنية تعمل خارج نطاق قيادة حكومة البلاد، وتضمنت تلك الحالات أفراد اعتُقلوا بين مارس/آذار 2016 ومايو/أيار 2018.

**لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية**

يمكن استخدام لغة بلدك

**ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 30 مايو/أيار 2019**

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

**الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: يوسف البواب (صيغ الذكر)**